

PCT/WG/7/21

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 23 مايو 2014

معاهدة التعاون بشأن البراءات الفريق العامل

الدورة السابعة

جنيف، من 10 إلى 13 يونيو 2014

الإدماج الرسمي للطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن معاهدة التعاون بشأن البراءات

وثيقة مقدمة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

ملخص

1. تتضمن هذه الوثيقة اقتراحاً لتعديل اللائحة التنفيذية والتعليمات الإدارية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات) بحيث تنص على المعالجة المعجلة في المرحلة الوطنية من خلال الإدماج الرسمي للطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن نظام معاهدة البراءات.

معلومات أساسية

2. بُذلت جهود متجددة، على النحو المفصل في وثائق مثل خارطة طريق معاهدة البراءات، لزيادة فعالية استخدام معاهدة البراءات تحقيقاً لجملة أهداف منها الحد من الازدواجية في العمل، وتوفير إمكانات بحث وآراء بشأن الأهلية للبراءة في المرحلة الدولية تكون أكثر دقة وجودة. وأظهر الطريق السريع لمعالجة البراءات أن تقاسم العمل أو تعزيزه يعود بالفائدة على المكاتب ومودعي الطلبات كليهما. ويُقترح إدماج نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن معاهدة البراءات رسمياً. ويُقترح تحديداً أن تُلزم المكاتب الوطنية والإقليمية، بناءً على التماس مودع الطلب، بالإسراع في فحص الطلبات (أو وضع طلبات خاصة) في المرحلة الوطنية والتي لا تعرض إلا لمطالبات أشارت إدارة البحث الدولي أو إدارة الفحص التمهيدي الدولي إلى أنها تفي بالمعايير المنصوص عليها في المادة 33(2)-(4) من معاهدة البراءات. وسيشجع ذلك المودعين على التحقق من أن طلباتهم تلي شروط المادة 33(2)-(4) من معاهدة البراءات في المرحلة الدولية، وكذلك على خفض تكلفة مواصلة الحماية بموجب البراءة من خلال معاهدة البراءات بفعالية، وذلك بفضل ما يتيح اليوم نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات من فوائد مثل تقليص إجراءات المعالجة، وزيادة معدل القبول، وخفض معدل الاستئناف. وسعيًا إلى مواصلة الحد من الازدواجية في الجهود، يُقترح تشجيع المكاتب الوطنية على زيادة إعادة استخدام العمل المنجز في المرحلة الدولية.

3. وفي إطار برنامج الطريق السريع لمعالجة البراءات، سيتسنى لمودع الطلب، الذي حصل كتابةً على رأي إيجابي أو تقرير تمهيدي دولي بشأن الأهلية للبراءة من إدارة دولية، طلب معالجة وفحص معجلين للطلب المعني في المرحلة الوطنية أو الطلب الوطني المعني شريطة أن تتطابق جميع المطالبات المدرجة في طلب المرحلة الوطنية مع المطالبات التي حظيت بإشارة إيجابية في الرأي المكتوب أو التقرير التمهيدي الدولي بشأن الأهلية للبراءة. وسيستخدم المكتب الوطني بعدئذ نواتج عمل المرحلة الدولية لتبسيط معالجة البراءات.

4. وتبين حتى الآن أن نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات يعود بالفائدة على المكاتب ومودعي الطلبات كليهما. وتبين تحديداً أن نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات يسرع بصورة ملحوظة عملية معالجة الطلبات المعنية المودعة في البلدان المشاركة من خلال السماح للفاحصين بإعادة استخدام نتائج البحث والفحص. ويتم إعادة استخدام نتائج البحث والفحص مع احترام السيادة الوطنية للمكاتب المشاركة، إذ سيواصل كل مكتب بحث وفحص الطلبات وفقاً لقوانينه الوطنية ولا تراعى النتائج التي تتوصل إليها المكاتب الأخرى بشأن الأهلية للبراءة. وتضم بعض الفوائد المثبتة لنظام الطريق السريع لمعالجة البراءات ما يلي: إسرار الفحص، وزيادة معدل القبول بصورة ملحوظة، وخفض تكلفة المعالجة الناجمة عن واقع أن الحالات المدرجة في نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات تتطلب إجراءات أقل قبل قبولها، وانخفاض فترة النظر فيها. ولا يتم المساس بجودة البراءات الممنوحة في إطار نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات، بل قد تعزز من خلال منح الفاحصين نقطة انطلاق أفضل للبحث والفحص. وبما أن كل مكتب مشارك في نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات يجري البحث والفحص وفقاً لقوانينه الوطنية، فإن البراءات الممنوحة ستستسم بنسبة جودة عالية لا تقل عن جودة البراءات الممنوحة في المكاتب ذاتها خارج نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات.

5. وفيما يتعلق بفوائد الفعالية التي ستعود على المكاتب، سجلت الولايات المتحدة الأمريكية ما يلي¹:

معدل القبول:

الطريق السريع لمعالجة البراءات – 86%

معاهدة البراءات – الطريق السريع لمعالجة البراءات – 88%

جميع الطلبات – 53%

معدل قبول التسجيل الأول:

الطريق السريع لمعالجة البراءات – 25,7%

معاهدة البراءات – الطريق السريع لمعالجة البراءات – 19,3%

جميع الطلبات – 15,2%

متوسط فترة النظر في التسجيل الأول

الطريق السريع لمعالجة البراءات – 5,8 أشهر

¹ بيانات عن الفترة يناير 2013 – يونيو 2013 (<http://www.jpo.go.jp/ppph-portal/statistics.htm>)

معاهدة البراءات - الطريق السريع لمعالجة البراءات - 5,6 أشهر
جميع الطلبات - 18,8 شهراً

متوسط فترة الانتظار إلى صدور القرار النهائي:

الطريق السريع لمعالجة البراءات - 11,4 شهراً
معاهدة البراءات - الطريق السريع لمعالجة البراءات - 9,9 أشهر
جميع الطلبات - 30,7 أشهر

6. ويمكن الاطلاع على البيانات المناظرة للمكاتب المشاركة الأخرى في نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات على الموقع التالي: <http://www.jpo.go.jp/ppph-portal/statistics.htm>

7. وأُبرمت، في الوقت الحالي، معظم الإدارات الدولية فضلاً عن عدد كبير من الهيئات من غير الإدارات اتفاقات بشأن نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات مع مكتب وطني أو إقليمي واحد على الأقل. وترتب على ذلك دخول عدد متزايد من الاتفاقات الثنائية بشأن هذا النظام حيز النفاذ في شتى أنحاء العالم. ويمكن إنهاء الحاجة إلى إبرام العديد من هذه الاتفاقات المستقلة من خلال الإدماج الرسمي للطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن معاهدة البراءات. وإضافة إلى ذلك، قد تختلف شروط تطبيق نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات في مكتب بعينه من اتفاق إلى آخر. ومن ثم فإن اعتماد اقتراح الإدماج الرسمي للطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن معاهدة البراءات من شأنه أن يتسم بفائدة مضافة وهي توحيد العديد من هذه الشروط، ومن ثمة تبسيط العملية بالنسبة إلى مودعي الطلبات.

إدراج الطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن معاهدة البراءات

8. قدمت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، في الدورة الخامسة للفريق العامل بمعاهدة البراءات (الفريق العامل)، التي عُقدت في جنيف في الفترة من 29 مايو إلى 1 يونيو 2012، اقتراحاً مشتركاً بعنوان "PCT 20/20" يضم 12 اقتراحاً لزيادة تحسين نظام معاهدة البراءات (الوثيقة PCT/WG/5/18). وضم الاقتراح المشترك PCT 20/20 اقتراحاً محدداً بشأن "الإدراج الرسمي للطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن معاهدة البراءات، والإسراع في فحص طلبات المرحلة الوطنية، وتحسين إعادة استخدام عمل معاهدة البراءات في المرحلة الوطنية".
9. وإذ تراعي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية المناقشات والتعليقات التي أُبدت خلال الدورة الخامسة للفريق العامل، فقد أعدتا نسخة منقحة من الاقتراحات الأصلية التي قدمها المكتب الدولي من خلال تعميم (التعميم C. 1364 PCT، بتاريخ 20 ديسمبر 2012، المرفق الأول)، أُرسِل إلى مكاتب جميع الدول المتعاقدة في معاهدة البراءات بصفتها مكاتب تسلم طلبات و/أو إدارة البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي و/أو مكاتب عُينت أو انشئت في إطار معاهدة البراءات، وإلى البعثات والوزارات الأجنبية الواقعة مقرها في جنيف والتابعة للدول المتعاقدة في معاهدة البراءات وللدول المدعوة إلى حضور اجتماعات الفريق العامل بصفة مراقب، وكذلك إلى بعض المنظمات المدعوة إلى حضور اجتماعات الفريق العامل بصفة مراقب. ونوقش أيضاً الاقتراح المنقح والموسع الوارد في التعميم C. ونوقشت كذلك الوثيقة PCT 1364 في الدورة العشرين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة البراءات والتي عُقدت في ميونيخ من 6 إلى 8 فبراير 2013.

10. وتضمن الاقتراح المنقح والموسع اقتراحات محددة لتعديل اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات بحيث تضم القاعدتين 52 (ثانياً) و78 (ثانياً) اللتين تنصان تحديداً على معالجة طلبات المرحلة الوطنية بموجب نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات وفقاً لشروط محددة.
11. وفيما يتعلق بالمناقشات المحددة التي أجريت في إطار اجتماع الإدارات الدولية، يرد ملخص هذه المناقشات في الفقرات من 52 إلى 102 من مرفق الوثيقة PCT/WG/6/3 ("تقرير اجتماع الإدارات الدولية). وذكر، بوجه خاص، في الفقرة 83 أن "الإدارات أعربت عن تأييد عام للاقتراح" وفي الفقرة 101 أنه "أعرب عن اهتمام وأمل خاصين فيما يخص تحقيق تقدم سريع في عمل الفريق العامل" والمتعلق بعدة بنود، بما في ذلك الإدماج الرسمي للطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن نظام معاهدة البراءات.

مناقشات الدورة السادسة للفريق العامل

12. نظراً إلى ما أعربت عنه الإدارات الدولية من اهتمام وأمل بشأن تحقيق تقدم سريع في عمل الفريق العامل بشأن الاقتراح، أعدت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية نسخة منقحة من اقتراح الإدراج الرسمي للطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن معاهدة البراءات، مع مراعاة الردود على التعميم ومناقشات الإدارات الدولية، كي تُعرض على الفريق العامل في دورته السادسة التي عُقدت في جنيف في الفترة من 21 إلى 24 مايو 2013.
13. ويرد ملخص عام للمناقشات التي أجراها الفريق العامل في الفقرات من 23 إلى 28 من الوثيقة PCT/WG/6/23 (ملخص الرئيس)، ويُعرض وصف تفصيلي في الفقرات من 102 إلى 126 من الوثيقة PCT/WG/6/24 ("تقرير الفريق العامل").
14. ورغم بعض الشواغل التي أثّرت، أشار تقرير الفريق العامل إلى أن غالبية الوفود التي تحدثت أعربت عن بعض التأييد للاقتراح وعن استعدادها للنظر في الاقتراحات المتعلقة بمعالجة الشواغل المذكورة، أو ذكرت عوضاً عن ذلك أنها ستستفيد من إخطار عدم التوافق المقترح. وأبدى وفدان اعتراضهما الصريح على الاقتراح.
15. وأثار الوفدان اللذان اعترضوا صراحة على الاقتراح بشكل محدد بعض الشواغل إزاء "1" "التأثير المحتمل على المكاتب من حيث التكلفة المتعلقة بالموارد البشرية والتكنولوجية"، "2" و"الفوائد النسبية"، "3" وقدرة "جميع الإدارات الدولية على ضمان قدرتها على تقديم عمل ذي جودة متسقة وموحدة على نحو معقول"، "4" والشواغل إزاء تشجيع نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات على "إعادة استخدام العمل المنجز في المرحلة الدولية دون إجراء المزيد من الفحص للطلبات في المرحلة الوطنية"، "5" والشواغل إزاء "المساس باتساق جودة البراءات من خلال منح البراءات بعجالة عن طريق تسريع عملية الفحص ومن ثم تقليص مدد النظر في الطلبات"، "6" وأخيراً فيما يخص مسألة "أن الانضمام إلى نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات يتم على أساس طوعي ولا ينبغي أن يلزم دولاً أخرى بقبول تقرير دولي من أجل تسريع عملية الفحص". ولكن يبدو أن أكبر عقبة تتمثل في موقف أحد الوفود ومفاده أن إدراج نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن معاهدة البراءات يمثل "تغييراً جوهرياً في طبيعة المعاهدة، [و] أن تعديل اللائحة التنفيذية لن يكون كافياً ولا سليماً من الناحية القانونية، إذ سيؤثر في الأنشطة الجوهرية التي تضطلع بها المكاتب في المرحلة الوطنية". وأعرب الوفد عن موقفه المتمثل في أن "تنفيذ إدماج الطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن معاهدة البراءات يتطلب عقد مؤتمر دبلوماسي وفقاً للإجراء المذكور في المادة 60". (انظر الفقرتين 104 و105 من تقرير الفريق العامل.)

16. ورد وفد الولايات المتحدة على التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء، بما في ذلك التعليقات المذكورة في الفقرة 15 أعلاه، قائلاً إنه لن يترتب على الطلبات التي تفي بالشروط في إطار نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات إلا أنه "سيتم تصديرها وفحصها قبل دورها...[ولكن] لن تتأثر باقي إجراءات الفحص بأي شكل من الأشكال". ويرى مكتب الولايات

المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أنه من شأن ذلك معالجة الشواغل الخاصة بأي مساس محتمل بجودة البراءات الممنوحة في إطار هذا الاقتراح، إذ إن أي مكتب وطني سيخضع الطلب في المرحلة الوطنية لفحص كامل. وأشار وفد الولايات المتحدة أيضاً إلى أن الاقتراح ينص على إمكانية "اختيار الرفض" من خلال أحكام إخطار عدم التوافق المنصوص عليها في القاعدتين 52 (ثانياً) 1- (ب) و 78 (ثانياً) 1- (ب). ورأى مكتب الولايات المتحدة الأمريكية أن أي مكتب لديه شواغل إزاء الآثار على الموارد، والمزايا النسبية، وجودة العمل في المرحلة الدولية يمكنه اللجوء إلى أحكام عدم التوافق إلى أن يقتنع بأن هذه القضايا قد عولجت. وأخيراً، التفت وفد الولايات المتحدة إلى ادعاء أن الاقتراح يتجاوز سلطة مواد المعاهدة قائلاً إنه لا يتفق مع هذا الموقف، ودعا الوفد المعني إلى الإشارة تحديداً إلى مواد المعاهدة التي يرى أن الاقتراح ينتهكها. كما "طلب من الأمانة أن تقدم بعض الأفكار الموضوعية في هذا الشأن" (انظر الفقرة 115 من تقرير الفريق العامل).

17. ورداً على ذلك، لم يشر الوفد إلى أي مواد محددة يرى أن الاقتراح ينتهكها (انظر الفقرة 117 من تقرير الفريق العامل). وإضافة إلى ذلك، أشار المكتب الدولي إلى أن ضرورة عقد مؤتمر دبلوماسي هي في نهاية المطاف مسألة "يتعين على الدول الأعضاء اتخاذ قرار بشأنها"، وأفاد بأنه يرى أن الاقتراح يسهم في المضي قدماً نحو تحقيق الهدف المنشود من المعاهدة منذ وضعها. وصرحت الأمانة تحديداً بأن "أحد المبادئ التي تقوم عليها معاهدة البراءات تتمثل في الاستفادة المكاتب من بحث دولي وفحص تمهيدي دولي اختاري عند النظر في طلب البراءة في إطار قوانينها الوطنية. فعبارة أخرى، يمكن للمكتب الوطني الاستفادة من العمل السابق غير الملزم الناجم عن المرحلة الدولية، بدلاً من بحث وفحص الطلبات من الصفر. ويقوم نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات على فكرة أساسية مماثلة لهذا المبدأ وهي أن يراعى العمل السابق من خلال منح مودعي الطلبات الذين يستوفون بعض الشروط مرتبة متقدمة عند معالجة طلباتهم". واستطردت الأمانة قائلة إن "نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات لا يقترح تغيير الطابع غير الملزم للعمل المنجز في المرحلة الدولية؛ وإنما تجري المكاتب، التي تطبق اتفاقات نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات، بحثاً وفحصاً موضوعيين وكاملين في إطار قوانينها الوطنية مع مراعاة النتائج التي توصل إليها مكتب الفحص الأول. ومن ثم، ولأنه لا يوجد أي تغيير في نظام معاهدة البراءات إلا الإسراع في معالجة بعض الطلبات في المرحلة الوطنية، رأت الأمانة أن هذا التغيير لا يمثل تغييراً جذرياً في طبيعة معاهدة البراءات بحيث يتطلب تعديل المعاهدة ذاتها" (انظر الفقرة 116 من تقرير الفريق العامل).

18. وعلى النحو المبين أعلاه، أعرب عدد من المكاتب عن تأييدها للاقتراح واستعدادها للنظر في اقتراحات ترمي إلى معالجة شواغل محددة. ومن بين القضايا التي أثارها تلك المكاتب، وضع أحكام بشأن التعليق المؤقت للطلبات بغية معالجة مسائل عبء العمل، مما يبين بوضوح أن الشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية والتعليمات الإدارية هي شروط دنيا؛ وتوضيح المقصود بعبارة "قبل بدء المعالجة"؛ وتوضيح وضع التعليقات التي أبدت في الإطار الثامن من الرأي المكتوب أو التقرير التمهيدي الدولي بشأن الأهلية للبراءة؛ وتوضيح أن مودع الطلب لا يمكنه الاعتماد على تقرير بحث دولي إيجابي وحده في طلب وضع الطريق السريع لمعالجة البراءات.

مناقشات اجتماع الإدارات الدولية في دورته الحادية والعشرين

19. عقب المناقشات التي دارت في الدورة السادسة للفريق العامل، عرض المكتب الأوروبي للبراءات على مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية اقتراحاً إضافياً بأن تستبدل أحكام "اختيار الرفض" المنصوص عليها في القاعدتين 52 (ثانياً) 1- (ب) و 78 (ثانياً) 1- (ب) بأحكام "اختيار القبول" بحيث لا يمنح مكتب فوائد نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات لطلب في المرحلة الوطنية إلا إذا أخطر المكتب الدولي بذلك.

20. ورداً على اقتراح المكتب الأوروبي للبراءات، قدم مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية اقتراحاً معدلاً إلى اجتماع الإدارات الدولية في دورتها الحادية والعشرين يتضمن صيغة بديلة للقاعدتين 52 (ثانياً) 1- (ب) و 78 (ثانياً) 1- (ب) بين قوسين مربعين لأغراض المناقشة في اجتماع الإدارات الدولية. ورغم أن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات

التجارية قد أدرج هذه الصيغة البديلة، فقد أشار إلى أنه يرجح الحفاظ على الأحكام بصيغتها المقترحة سابقاً لعدة أسباب. فقال أولاً إنه لا يوجد، على حد علمه، أي أحكام "اختيار القبول" أخرى في المعاهدة. وتقدّم جميع هذه الأحكام باعتبارها غير خاضعة لاختيار المكاتب إلا في الحالات التي تتعارض فيها مع أحكام القوانين الوطنية لهذه المكاتب. وإضافة إلى ذلك، فإن تقديم الاقتراح بوصفه حكم "اختيار القبول" يزيل الطابع الإلزامي الذي يكتسبه إخطار عدم التوافق. فبعبارة أخرى، تنطوي الحالات التي تقدّم فيها إخطار عدم التوافق ضمناً على أنه يلزم تنفيذ النص بموجب المعاهدة وأن أي مكتب يستفيد من إخطار عدم التوافق يدرك هذا الالتزام ويعمل على تعديل قوانينه الوطنية بحيث يتمكن من تنفيذ الالتزام المذكور.

21. وفي اجتماع الإدارات الدولية، عرض المكتب الأوروبي للبراءات تعديلاً آخر على اقتراحه يفيد بأن يصبح الاقتراح "نهجاً مشروطاً لاختيار القبول" بحيث يتسنى لمكتب وطني لإقليمي أن يشير إلى أنه سيقبل فقط ناتج عمل إدارات معينة بوصفه أساساً لقبولها إدراج طلب في نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات. ورد مكتب الولايات المتحدة على ذلك قائلاً إن مكتبه تعارض هذا التعديل الإضافي إذ إنه سيزيد النظام تعقيداً وسيطلب استمرار وجود "شبكة معقدة" من الاتفاقات الثنائية بين المكاتب بدلاً من الانتقال إلى اتفاق شامل وجامع حقاً بشأن الطريق السريع لمعالجة البراءات في إطار معاهدة البراءات. وإضافة إلى ذلك، سيضع ذلك آلية يتم التشكيك بها في جودة عمل إدارات محددة بناء على إشارات المكاتب المعينة بموجب هذا الاقتراح. وسيكون ذلك غير مناسب نظراً إلى أن تعيين كل إدارة تم بناء على موافقة جميع الدول الأعضاء، وعليه يجب اعتبار أن جودة ناتج عمل جميع الإدارات مماثلة في طبيعتها.

22. واقترح أيضاً أحد الوفود في اجتماع الإدارات الدولية أنه نظراً لأحكام المادتين 27(5) و(6) من معاهدة البراءات، فإن تنفيذ الاقتراح الرامي إلى الإدماج الرسمي للطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن معاهدة البراءات، سيتطلب تعديل المعاهدة ومن ثم عقد مؤتمر دبلوماسي. بيد أن هذه الإدارة عجزت عن تحديد سبل تعارض هذا الاقتراح مع أحكام المادتين 27(5) و(6). وأعربت المملكة المتحدة والولايات المتحدة عن موقفهما القوي بأنه لا يوجد أي عنصر في هذا الاقتراح من شأنه أن يؤثر بأي شكل من الأشكال في تنفيذ هاتين المادتين في المكاتب الوطنية، ودعتا مجدداً هذه الإدارة إلى الإشارة تحديداً إلى سبل تأثر تنفيذ هاتين المادتين بهذا الاقتراح.

23. وأثيرت كذلك، خلال مناقشات اجتماع الإدارات الدولية، مسألة العلاقة بين اقتراح الطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن معاهدة البراءات والمتطلبات العالمية للطريق السريع لمعالجة البراءات. ومن الصحيح أن متطلبات اقتراح الطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن معاهدة البراءات تختلف إلى حد ما عن متطلبات الاتفاق العالمي بشأن الطريق السريع لمعالجة البراءات. وهذا الاختلاف مقصود نظراً إلى أن العديد من المكاتب لم تنضم بعد إلى النظام العالمي للطريق السريع لمعالجة البراءات، ومن ثم، إذا تم مواءمة متطلبات النظامين، فسيحظر ذلك على هذه المكاتب المشاركة في نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن معاهدة البراءات. ولكن بإدراج بند "أكثر ملاءمة من وجهة نظر مودع الطلب" في التعليمات الإدارية رقم 903(ج) المقترحة، سيتسنى لكل من المكاتب التي وافقت على الاتفاق العالمي بشأن الطريق السريع لمعالجة البراءات والمكاتب التي لم توافق عليه بعد المشاركة في نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن معاهدة البراءات.

24. ويمكن الاطلاع على ملخص كامل للمناقشات التي دارت في اجتماع الإدارات الدولية في الفقرات من 29 إلى 33 من مرفق الوثيقة PCT/WG/7/3.

الاقتراح

25. يحتوي المرفقان الأول والثاني من هذه الوثيقة على الاقتراحات المحددة لتعديل اللائحة التنفيذية والتعليمات الإدارية لمعاهدة البراءات بغية الإدماج الرسمي للطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن نظام معاهدة البراءات على النحو المعروض على اجتماع الإدارات الدولية.

26. وإذ تنظر الدول الأعضاء في الاقتراحات الواردة في مرفقي هذه الوثيقة، ينبغي مراعاة النقاط التالية:

- إدماج الطريق السريع لمعالجة البراءات ضمن نظام معاهدة البراءات لن يمس بالسيادة الوطنية، ولن ينص في أي حال من الأحوال على منح براءة بصورة تلقائية أو إلزامية. وإن القرار النهائي بشأن منح البراءة في نهاية المطاف لا يزال يرجع إلى المكتب الوطني/الإقليمي المعني وحده.
- أي مخاوف إزاء السيادة الوطنية تعالج أيضاً من خلال إدراج أحكام بشأن إخطار عدم التوافق في القواعد.
- الطريق السريع لمعالجة البراءات لا يؤثر سلباً في أي حال من الأحوال في جودة الفحص في المرحلة الوطنية ولا في جودة البراءات الممنوحة.
- المكتب الوطني لا يستخدم، بموجب الاقتراح، نواتج العمل في المرحلة الدولية إلا لتبسيط عملية معالجة البراءات فيه. وتتخذ المكاتب الوطنية القرار بشأن الأهلية للبراءة بموجب قوانينها الوطنية مع مراعاة نتائج العمل المنجز في المرحلة الدولية. ومن ثم، لن يجرى أي تغيير في نظام معاهدة البراءات غير الإسراع في معالجة بعض الطلبات في المرحلة الوطنية.
- الإدراج الرسمي سيتيح للمتقدمين من جميع الدول الأعضاء فرصة الاستفادة من فوائد نظام الطريق السريع لمعالجة البراءات في شتى أنحاء العالم بغض النظر عما إذا كان المكتب الوطني الخاص بها قد أبرم اتفاقاً ثنائياً مع مكتب وطني آخر أم لا.
- الاقتراح سيعود أيضاً بالفائدة على المكاتب الوطنية من خلال توفير آلية من شأنها مساعدة المكاتب في جهودها الرامية إلى الحد من أي تراكمات حالية في الطلبات.
- المكتب الدولي ذكر أنه لا يرى أن هذا الاقتراح يمثل تغييراً جذرياً في طبيعة معاهدة البراءات وأن تنفيذه لن يتطلب عقد مؤتمر دبلوماسي لتعديل المعاهدة ذاتها.

27. إن الفريق العامل مدعو إلى النظر في الاقتراحات المنقحة الواردة في مرفقي هذه الوثيقة والتعليق عليها، ويطلب من أي وفد لا يزال يرى أن الاقتراح يتجاوز سلطة المعاهدة أن يحدد بصورة محددة مواد المعاهدة التي ينتهكها الاقتراح وكيف ينتهكها.

[يلي ذلك المرفقان]

التعديلات المقترحة لللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات²

المحتويات

القاعدة 52 (ثانياً) لمعالجة والفحص المعجلان أمام المكتب المعين	2
52 (ثانياً) 1- الالتماس والشروط	2
القاعدة 78 (ثانياً) لمعالجة والفحص المعجلان أمام المكتب المنتخب	4
78 (ثانياً) 1- الالتماس والشروط	4

² يشار إلى النص المضاف والمحذوف المقترح، على التوالي، بوضع خط تحت النص المعني أو بشطبه. وقد تدرج بعض الأحكام غير المقترح تعديلها لتسهيل الرجوع إليها.

القاعدة 52(ثانياً) المعالجة والفحص المعجلان أمام المكتب المعين

52(ثانياً)-1 الالتزامات والشروط

(أ) بناء على التماس المودع، يخضع أي طلب يحتوي أو يُعدل ليحتوي، [قبل بدء معالجة المكتب المعين] فقط على مطالبات تتطابق بالقدر الكافي مع المطالبات التي أُشير إلى أنها تفي بمعايير المادة 33(2)-(4) من معاهدة التعاون بشأن البراءات في الرأي المكتوب لإدارة البحث الدولي، والتي تفي أيضاً بالمعايير المنصوص عليها في التعليمات الإدارية، لمعالجة وفحص معجلين على النحو المحدد في التعليمات الإدارية.

[ب) إذا كانت الفقرة (أ)، [...]، لا تتماشى مع القانون الوطني الذي يطبقه المكتب المعين، لا تطبق الفقرات المذكورة على ذلك المكتب ما دامت الفقرة المذكورة لا تتماشى مع ذلك القانون، شريطة أن يخطر المكتب المذكور المكتب الدولي بذلك في موعد أقصاه [...] وينشر المكتب الدولي بسرعة الخبر الوارد إليه في الجريدة]

[ب) يُخطر أي مكتب معين يوفر المعالجة والفحص المعجلين وفقاً للفقرة (أ) المكتب الدولي بذلك، وينشر المكتب الدولي بسرعة الخبر الوارد إليه في الجريدة]

(ج) يجوز لأي مكتب يوفر المعالجة والفحص المعجلين وفقاً للفقرة (أ) أن يعلق مؤقتاً توفير ذلك بحسب الضرورة (لأغراض التحكم في عبء العمل وغير ذلك مثلاً)، شريطة أن يخطر المكتب المذكور المكتب الدولي بذلك ويشير إلى الفترة الزمنية التي يتوقع أن يستغرقها ذلك التعليق. وينشر المكتب الدولي بسرعة الخبر الوارد إليه في الجريدة.

التعليق 1: وضعت عبارة "قبل بدء معالجة المكتب المعين" في الفقرة (أ) بين قوسين مربعين على ضوء تعليق أبداه وفد أستراليا في الدورة السادسة للفريق العامل (انظر الفقرة 109 من الوثيقة PCT/WG/6/24). واختيرت هذه العبارة لمحاولة توفير المرونة اللازمة ومن ثم تيسير التنفيذ في المكاتب. ولكن يمكن النظر في بدائل أخرى من شأنها تحقيق الهدف المتمثل في ضرورة تقديم طلب إجراء أي تعديلات في المطالبات كي تصبح مؤهلة للمعالجة المعجلة إلى المكتب المعين قبل أن يبدأ بحث الطلب وفحصه، وندعو الدول الأعضاء إلى اقتراح صيغة بديلة.

التعليق 2: ترد الخيارات البديلة للفقرة (ب) كي يُنظر فيها وفقاً للمناقشة المبينة في الفقرتين 20 و 21.

القاعدة 78(ثانياً)

المعالجة والفحص المعجلان أمام المكتب المنتخب

78(ثانياً)-1 الالماس والشروط

(أ) بناء على الماس المودع، يخضع أي طلب يحتوي أو يُعدل ليحتوي، [قبل بدء معالجة المكتب المنتخب] فقط على مطالبات تتطابق بالقدر الكافي مع المطالبات التي أُشير إلى أنها تفي بمعايير المادة 33(2)-(4) من معاهدة التعاون بشأن البراءات في الرأي المكتوب لإدارة الفحص التمهيدي الدولي أو في تقرير الفحص التمهيدي الدولي، والتي تفي أيضاً بالمعايير المنصوص عليها في التعليمات الإدارية، لمعالجة وفحص معجلين على النحو المحدد في التعليمات الإدارية.

[ب) إذا كانت الفقرة (أ)، [...]، لا تتماشى مع القانون الوطني الذي يطبقه المكتب المنتخب، لا تطبق الفقرات المذكورة على ذلك المكتب ما دامت الفقرة المذكورة لا تتماشى مع ذلك القانون، شريطة أن يخطر المكتب المذكور المكتب الدولي بذلك في موعد أقصاه [...] وينشر المكتب الدولي بسرعة الخبر الوارد إليه في الجريدة]

[ب) يخطر أي مكتب منتخب يوفر المعالجة والفحص المعجلين وفقاً للفقرة (أ) المكتب الدولي بذلك، وينشر المكتب الدولي بسرعة الخبر الوارد إليه في الجريدة]

(ج) يجوز لأي مكتب يوفر المعالجة والفحص المعجلين وفقاً للفقرة (أ) أن يعلق مؤقتاً توفير ذلك بحسب الضرورة (لأغراض التحكم في عبء العمل وغير ذلك مثلاً)، شريطة أن يخطر المكتب المذكور المكتب الدولي بذلك ويشير إلى الفترة الزمنية التي يتوقع أن يستغرقها التعليق. وينشر المكتب الدولي بسرعة الخبر الوارد إليه في الجريدة.

التعليق 1: وضعت عبارة "قبل بدء معالجة المكتب المنتخب" في الفقرة (أ) بين قوسين مربعين على ضوء تعليق أبداه وفد أستراليا في الدورة السادسة للفريق العامل (انظر الفقرة 109 من الوثيقة PCT/WG/6/24). واختيرت هذه العبارة لمحاولة توفير المرونة اللازمة ومن ثم تيسير التنفيذ في المكاتب. ولكن يمكن النظر في بدائل أخرى من شأنها تحقيق الهدف المتمثل في ضرورة تقديم طلب إجراء أي تعديلات في المطالبات كي تصبح مؤهلة للمعالجة المعجلة إلى المكتب المعين قبل أن يبدأ بحث الطلب وفحصه، وتدعو الدول الأعضاء إلى اقتراح صيغة بديلة.

التعليق 2: ترد الخيارات البديلة للفقرة (ب) كي يُنظر فيها وفقاً للمناقشة المبينة في الفقرتين 20 و 21.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

التغييرات المقترحة للتعليمات الإدارية³

PART 9

INSTRUCTIONS RELATING TO EXPEDITED NATIONAL PHASE PROCESSING

UNDER PCT RULES 52BIS OR 78BIS

Section 901

Requirements for Expedited Processing

(a) Pursuant to Rules 52bis and 78bis, a national or regional phase application filed under Article 22 or 39 shall receive expedited processing and examination by the designated or elected Office in accordance with Section 903 paragraph (a), provided that:

(i) the most recent of the written opinion of the International Searching Authority under Rule 43bis.1, the written opinion of the International Preliminary Examining Authority under Rule 66.2, and the international preliminary examination report under Rule 70 indicates at least one claim in the international application as having novelty, inventive step and industrial applicability as set forth in PCT Article 33(2), 33(3) and 33(4), respectively, provided that such expedited processing and examination shall not be accorded on the basis of the international search report alone;

(ii) all of the claims in the national or regional phase application must sufficiently correspond or be amended to sufficiently correspond to one or more of those claims indicated as having novelty, inventive step and industrial applicability in the opinion or report in subparagraph (i). A claim in the national or regional phase application is considered to sufficiently correspond where such claim, accounting for differences due to translations and claim formatting requirements, has a scope equal or similar to, or narrower than that of a claim

³ يشار إلى النص المضاف والمحذوف المقترح، على التوالي، بوضع خط تحت النص المعني أو بشطبته. وقد تدرج بعض الأحكام غير المقترحة تعديلها لتسهيل الرجوع إليها.

[Section 901, continued]

indicated as having novelty, inventive step, and industrial applicability in the opinion or report in subparagraph (i);

(iii) all of the claims in the opinion or report in subparagraph (i) which are relied upon for correspondence in subparagraph (ii) must be free of any observations in Box VIII of such opinion or report;

(iv) substantive examination of the national or regional phase application has not yet begun; and

(v) the applicant has submitted a formal request for expedited processing and examination under this Section.

(b) A claim that is narrower in scope under subparagraph (ii) occurs when a claim indicated as having novelty, inventive step and industrial applicability in the most recent work product of the corresponding international application is amended to be further limited by an additional feature that is supported in the written description of the national or regional phase application. The claim(s) with the narrower scope must be written in dependent form in the national or regional phase application.

Section 902

Optional Requirements for Expedited Processing

The designated or elected Office may also require any of the following:

(i) the use of a specific form to request expedited processing;

(ii) a fee;

(iii) a copy of the opinion or report in Section 901 subparagraph (i) and a translation thereof, unless such opinion or report is immediately available to the designated or elected Office in a language accepted by the designated or elected Office;

(iv) a copy of the claims from the international application which were indicated as having novelty, inventive step and industrial applicability and a translation thereof, unless such claims are immediately available to the designated or elected Office in a language accepted by the designated or elected Office;

(v) a claims correspondence table in a language accepted by the designated or elected Office, indicating how all of the claims in the national or regional phase application sufficiently correspond to the claims indicated as having novelty, inventive step and industrial applicability in the opinion or report in Section 901 subparagraph (i);

(vi) a statement certifying that all of the claims in the national or regional application sufficiently correspond to the claims indicated as having novelty, inventive step and industrial applicability in the opinion or report in Section 901 subparagraph (i);

[Section 902, continued]

- (vii) a list of all documents cited in every opinion or report in Section 901
subparagraph (i) along with copies of such documents, unless such copies were previously
submitted in the national or regional phase application or were published by the designated or
elected Office; and
- (viii) that the submission of any items under this Part is to be made by electronic means.

Section 903

Expedited Processing

(a) A national or regional phase application which satisfies the requirements set forth in Sections 901 and 902 shall be accorded special status by the designated or elected Office, such that the application is advanced out of turn for examination. Subsequent to the initial substantive examination by the designated or elected Office, the application may retain its special status throughout its prosecution at the option of the designated or elected Office.

(b) In the event that applicant's initial request under this Part is defective, the designated or elected Office shall give applicant at least one opportunity to perfect the request.

(c) Where the national law provides for requirements or for expedited processing which, from the viewpoint of applicants, are more favorable than the requirements or processing provided for by this Part in respect of national applications, the national Office may apply those more favorable requirements or provide such more favorable processing.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]